مـــجلة جامعة بخت الرضـــا المحكمة، ربع السنوية، العـــدد (45)، المجلد (1) يونيو 2026م
معامل التأثير العربي (1.25)
ISSN:[1858-6139],Online

مفارقة وفرة الموارد في السودان :تحليل اقتصادي لأثر عائدات النفط والذهب على جودة المؤسسات، والأداء الاقتصادي، وتوزيع الدخل

صالح موسى أبكر مطر[1]
[1]جامعة كردفان، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية
salihmatar@hotmail.com

تاريخ الاستلام:2026/05/04م تاريخ النشر:2026/06/30م

مستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل مفارقة وفرة الموارد في السودان من خلال اختبار الكيفية التي أثرت بها عائدات النفط والذهب في جودة المؤسسات، والأداء الاقتصادي، وتوزيع الدخل .وتمثلت مشكلة الدراسة في أن وفرة الموارد الطبيعية لم تتحول إلى نمو اقتصادي وتنمية بشرية مستدامة، بل تزامنت مع هشاشة مؤسسية، وتقلبات كلية، وتوسع في الفساد والتهريب، واتساع للفجوات الاجتماعية . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بتحليل تاريخي ومقارن وسلاسل زمنية مختارة للفترة1990–2023 ، بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الشفافية الدولية ومجلس الذهب العالمي، إضافة إلى الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة .توصلت الدراسة إلى نتيجتين رئيسيتين :الأولى أن الطفرة النفطية لم تُترجم إلى تنويع إنتاجي أو بناء مؤسساتي مستدام، لأن الجزء الأكبر من الريع ارتبط بالإنفاق الجاري وشبكات المحاباة وضعف المساءلة؛ والثانية أن التوسع في الذهب بعد عام 2011عوّض جانباً من فقدان النفط حسابياً، لكنه عمّق اقتصاد الظل والتهريب وأضعف قدرة الدولة على تعبئة الإيرادات العامة . أوصت الدراسة بأولوية بناء إطار شفاف وملزم لإدارة عائدات الموارد، يدمج الإفصاح عن العقود والإنتاج والإيرادات مع قاعدة مالية مستقرة وصندوق سيادي ورقابة برلمانية ومجتمعية فعالة، حتى تتحول الموارد من مصدر ريعي للصراع إلى أداة لتمويل التنمية الشاملة.

كلمات مفتاحية: مفارقة وفرة الموارد؛ السودان؛ النفط؛ الذهب؛ جودة المؤسسات.

Abstract

The study aims to analyze Sudan’s resource abundance paradox by examining how oil and gold revenues have affected institutional quality, economic performance, and income distribution. The research problem lies in the failure of natural resource wealth to generate sustainable growth and human development; instead, it coincided with institutional fragility, macroeconomic volatility, corruption, smuggling, and social inequality. The study uses a descriptive analytical approach supported by historical and comparative analysis and selected time-series indicators for 1990–2023, drawing on World Bank, UNDP, Transparency International, World Gold Council data, and relevant economic literature. The study reaches two main findings. First, the oil boom did not produce durable productive diversification or institutional consolidation because much of the rent was absorbed by current spending, patronage networks, and weak accountability. Second, the expansion of gold after 2011 partly compensated for lost oil revenues in accounting terms, but it deepened the shadow economy and weakened the state’s fiscal capacity. The study recommends a binding transparent framework for resource revenue management that combines disclosure of contracts, production, and revenues with fiscal rules, a sovereign wealth fund, and effective parliamentary and civic oversight.

Keywords: Resource abundance paradox; Sudan; oil; gold; institutional quality.

مقدمة

يمثل السودان حالة شديدة الدلالة في أدبيات الاقتصاد السياسي للموارد الطبيعية؛ فالدولة تمتلك قاعدة واسعة من الموارد الزراعية والمعدنية والمائية، كما عرفت منذ نهاية التسعينيات انتقالاً سريعاً إلى اقتصاد يعتمد على النفط، ثم اتجهت بعد انفصال جنوب السودان عام 2011 إلى الذهب بوصفه مورداً بديلاً للعملات الأجنبية .غير أن هذه الوفرة النسبية لم تنعكس في صورة تنمية مستقرة أو تحسن مستدام في نوعية الحياة، بل تزامنت مع تدهور في المؤشرات الكلية، وضعف في المساءلة العامة، وتوسع في قنوات الاقتصاد غير الرسمي، وتعمق في الصراع حول الريع. تنبع أهمية الدراسة من أنها لا تتعامل مع الموارد الطبيعية بوصفها مشكلة في ذاتها، وإنما بوصفها اختباراً لجودة المؤسسات العامة وقدرة الدولة على تحويل الريع إلى استثمار إنتاجي ورأس مال بشري وبنية تحتية عادلة .وفي هذا المعنى، تصبح مفارقة وفرة الموارد في السودان نتيجة لتفاعل ثلاثة عناصر :تركّز الريع في موارد قابلة للسيطرة السياسية، وضعف قواعد الإفصاح والمحاسبة، وهشاشة القاعدة الإنتاجية غير النفطية وغير التعدينية .وتبرز هذه العناصر بوضوح في مرحلة النفط التي بلغت فيها ريوع النفط ذروتها قبل الانفصال، ثم في مرحلة الذهب التي تزايدت فيها مساهمة ريوع المعادن بعد عام 2011.وتضيف الدراسة إلى الصياغة النظرية العامة تحليلاً كمياً وصفياً لمتغيرات مختارة، منها ريوع الموارد كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي، ونمو الناتج المحلي الحقيقي، ونمو نصيب الفرد من الناتج، والتضخم، والصادرات، ومساهمة الزراعة والصناعة التحويلية، والبطالة .ولا تفترض الدراسة سببية إحصائية حاسمة من خلال معاملات الارتباط وحدها، لكنها تستخدمها كأداة وصفية تساعد على قراءة الاتجاهات المتزامنة بين وفرة الريع واختلالات النمو والتنمية. وتزداد خصوصية الحالة السودانية لأن الموارد لم تظهر في فراغ مؤسسي محايد، بل ظهرت داخل دولة تواجه إرثاً طويلاً من اختلال العلاقة بين المركز والأقاليم، وتفاوتاً في فرص الوصول إلى السلطة والثروة، وضعفاً في بنية الخدمة المدنية والرقابة المالية .ولذلك لا يكفي تفسير مفارقة الموارد في السودان بالرجوع إلى السعر العالمي للنفط أو الذهب وحده، وإنما ينبغي ربطها بطبيعة الدولة الريعية، وبأثر النزاعات المسلحة في توزيع الموارد، وبقدرة الفاعلين غير الرسميين على السيطرة على مسارات الإنتاج والتسويق والتهريب .ومن هنا تتعامل الدراسة مع الموارد بوصفها متغيراً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً في الوقت نفسه. كما أن إدراج المراجع العربية في هذه النسخة لا يأتي لمجرد زيادة عدد الإحالات، بل لإغناء قراءة الحالة السودانية من داخل سياقها اللغوي والمؤسسي .فالتقارير الرسمية الصادرة عن بنك السودان المركزي، والتقارير العربية المشتركة، والدراسات والمقالات التحليلية العربية حول النفط والذهب والحرب، توفر تفاصيل لا تظهر دائماً في الأدبيات الأجنبية العامة عن لعنة الموارد .ويتيح الجمع بين الأدبيات العربية والأجنبية بناء تحليل أكثر توازناً بين الإطار النظري العالمي والخصوصية السودانية.

جدول :(1) مؤشرات مختارة تبرز مفارقة الموارد في السودان

المصدر	السنة	القيمة	المؤشر
البنك الدولي،WDI	2023	50.0مليون نسمة تقريباً	عدد السكان
البنك الدولي،WDI	2023	-29.4%	نمو الناتج المحلي الحقيقي
البنك الدولي،WDI	2022	138.8%	التضخم، أسعار المستهلك
البنك الدولي،WDI	2021	12.8%من الناتج	إجمالي ريوع الموارد الطبيعية
البنك الدولي،WDI	2021	6.6%من الناتج	ريوع المعادن
البنك الدولي،WDI	2023	1.1%من الناتج	الصادرات من السلع والخدمات
UNDP/HDR	2022	0.516وترتيب متدنٍ عالمياً	مؤشر التنمية البشرية
Transparency International	2022	21/100وترتيب 162 من180	مؤشر مدركات الفساد

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الشفافية الدولية.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في أن وفرة الموارد الطبيعية في السودان، وبخاصة النفط والذهب، لم تؤد إلى تنمية اقتصادية مستدامة ومنصفة، بل ارتبطت بتدهور جودة المؤسسات، وتذبذب النمو، وتفاقم التضخم، واتساع مظاهر الفقر والتهميش .ومن ثم يمكن صياغة السؤال الرئيس على النحو الآتي :ما أثر وفرة الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في السودان؟

1/ ما الآليات النظرية التي تفسر مفارقة وفرة الموارد؟

2/ كيف تنطبق هذه الآليات على تجربة السودان التاريخية؟

3/ كيف أثرت عائدات النفط والذهب في جودة المؤسسات العامة؟

4/ ما أثر عائدات النفط والذهب في الأداء الاقتصادي الكلي؟

5/ ما أثر نمط إدارة الموارد في توزيع الدخل والفقر والتهميش؟

6/ ما السياسات التي يمكن أن تساعد على تحويل الموارد الطبيعية إلى رافعة للتنمية؟

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل أبعاد مفارقة وفرة الموارد في السودان عبر الربط بين الريع الطبيعي وبنية المؤسسات والأداء الاقتصادي والتوزيع الاجتماعي للعائدات .وتكمن أهميتها العلمية في أنها تدمج بين الأدبيات النظرية حول لعنة الموارد وتحليل الحالة السودانية، كما تكمن أهميتها التطبيقية في تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لصناع السياسات في مجالات الشفافية، وإصلاح المالية العامة، وتنويع الاقتصاد، وإدارة الذهب والنفط ضمن إطار وطني للمساءلة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام التحليل التاريخي لتفسير التحولات المرتبطة بالنفط والذهب، والتحليل المقارن للاستفادة من الأدبيات الدولية، والتحليل الكمي الوصفي لقراءة اتجاهات البيانات المتاحة .وتغطي البيانات فترة 2023–1990 حيثما توفرت السلاسل الزمنية، مع الإشارة إلى أن بعض مؤشرات ريوع الموارد لدى البنك الدولي تتوقف عند عام 2021 في وقت إعداد هذه النسخة.

جدول :(2) متغيرات الدراسة ومؤشراتها التحليلية

طريقة القياس أو المؤشر المستخدم	المتغير	الفئة
إجمالي ريوع الموارد، ريوع النفط، ريوع المعادن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	وفرة الموارد الطبيعية	المتغير المستقل الرئيس
نمو الناتج المحلي الحقيقي، نمو نصيب الفرد، التضخم، الصادرات	النمو والاستقرار الكلي	متغيرات الأداء الاقتصادي
مساهمة الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج	التنويع والمرض الهولندي	متغيرات البنية الإنتاجية

الفقر الوطني حيثما توفر، البطالة، مؤشر التنمية البشرية	الفقر والبطالة والتنمية البشرية	متغيرات التنمية والتوزيع
مؤشر مدركات الفساد ومؤشرات الحوكمة العالمية والأدبيات النوعية	الحوكمة والفساد	متغيرات المؤسسات

المصدر :إعداد الباحث، 2025م.

لتعزيز الصدقية المنهجية، فرّقت الدراسة بين ثلاثة مستويات من الأدلة .المستوى الأول هو الأدلة الكمية المستمدة من قواعد بيانات دولية قابلة للمقارنة مثل مؤشرات التنمية العالمية .والمستوى الثاني هو الأدلة الرسمية والمؤسسية، ومن بينها تقارير بنك السودان المركزي والتقارير الاقتصادية العربية، وهي تفيد في قراءة التطورات المالية والنقدية والقطاعية من داخل السياق الوطني والإقليمي .أما المستوى الثالث فهو الأدبيات التفسيرية، سواء أكانت أكاديمية أم تحليلية، وتستخدم لتفسير الآليات التي لا تكشفها الأرقام وحدها، مثل شبكات التهريب، واقتصاد الحرب، وتوزيع السلطة حول مواقع الموارد. تراعي الدراسة أن بعض البيانات المتعلقة بالذهب في السودان تقديرية أو متباينة بين المصادر بسبب اتساع التعدين الأهلي وضعف التتبع الرسمي .لذلك لا تبني الدراسة أحكامها على رقم منفرد، بل تقارن بين الاتجاهات العامة :تصاعد أهمية الذهب بعد فقدان النفط، محدودية انعكاس هذا التصاعد على الإيرادات العامة، واستمرار الاختلالات الكلية والمؤسسية .وهذه المقاربة أكثر ملاءمة للحالات الهشة التي تتداخل فيها السوق الرسمية مع الاقتصاد الموازي. تتمثل حدود المنهج في أن الدراسة لا تقدم نموذجاً اقتصادياً قياسياً كاملاً بسبب فجوات البيانات وتغير حدود الدولة بعد عام2011 ، لكنها تستخدم البيانات المتاحة بطريقة منظمة تسمح بتفسير الاتجاهات وربطها بالسياق المؤسسي والسياسي .ولذلك ينبغي فهم معاملات الارتباط الواردة لاحقاً بوصفها مؤشرات وصفية لا أحكاماً سببية نهائية.

مفارقة الموارد

تشير مفارقة وفرة الموارد إلى أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية قد تحقق، في ظروف مؤسسية معينة، معدلات نمو وتنمية أدنى من الدول الأقل اعتماداً على الموارد .وقد رسخت أعمال أوتي وساكس ووارنر وروس وكولير هذا النقاش من خلال إبراز علاقة الريع الطبيعي بالمرض الهولندي، وتقلب الإيرادات، والفساد، والصراع، وضعف بناء الدولة .ولا تكمن المفارقة في وجود النفط أو الذهب، بل في نمط إدارة الريع وتوزيعه والقيود المؤسسية الحاكمة له.

المرض الهولندي

يحدث المرض الهولندي عندما يؤدي ازدهار قطاع الموارد إلى ارتفاع الإنفاق المحلي وسعر الصرف الحقيقي، بما يضعف تنافسية القطاعات القابلة للتداول مثل الزراعة والصناعة التحويلية .وفي السودان، اتسع الاعتماد على النفط خلال العقد الأول من الألفية، بينما بقيت القاعدة الإنتاجية غير النفطية محدودة القدرة على خلق الصادرات وفرص العمل .وبعد فقدان معظم النفط عقب الانفصال، ظهرت هشاشة ذلك النمط في عجز المالية العامة وتدهور العملة وارتفاع التضخم.

تقلب الأسعار والإيرادات

تتسم عائدات الموارد الطبيعية، خصوصاً النفط والمعادن، بتقلبها وفق الأسعار العالمية وحجم الإنتاج وقدرة الدولة على التحصيل . ويؤدي هذا التقلب إلى صعوبة التخطيط متوسط الأجل، وإلى توسع الإنفاق في فترات الرواج ثم الانكماش الحاد عند الصدمات .وقد مثّل عام 2011 صدمة هيكلية في السودان، إذ فقد الاقتصاد قسماً كبيراً من مورد النقد الأجنبي والإيرادات العامة، ولم يكن قد بنى قبل ذلك قاعدة ضريبية وإنتاجية بديلة.

ضعف المؤسسات والفساد

تزيد الموارد الريعية من فرص السعي إلى الريع عندما تكون مؤسسات الرقابة ضعيفة، لأن النخب السياسية والعسكرية والاقتصادية تستطيع السيطرة على تدفقات مالية كبيرة لا تمر بالضرورة عبر عقد ضريبي واضح مع المواطنين .وكلما انخفض اعتماد الدولة على الضرائب المباشرة، تراجع الحافز السياسي لبناء مساءلة مالية قوية، الأمر الذي يفسر جانباً من ارتباط الموارد في السودان بتراجع الشفافية في العقود والإنتاج والتصدير.

الموارد والصراع

تؤكد الأدبيات أن الموارد القابلة للنهب أو السيطرة المحلية قد تمول الصراعات أو تطيل أمدها إذا غابت قواعد عادلة لتوزيع العائدات . وتنطبق هذه الآلية جزئياً على السودان حيث تداخلت جغرافيا الموارد مع الهامش السياسي والتوترات المسلحة، كما برز الذهب في سنوات لاحقة ضمن اقتصاد سياسي متعدد الفاعلين، تتقاطع فيه مصالح الدولة الرسمية والقوات النظامية والوسطاء وشبكات التجارة غير الرسمية.

الريع والعقد الضريبي

توضح أدبيات الدولة الريعية أن الاعتماد على الإيرادات غير الضريبية قد يضعف العلاقة التعاقدية بين الدولة والمواطنين .ففي الاقتصادات التي تعتمد على الضرائب المباشرة تميل الدولة إلى تقديم قدر أكبر من الشفافية والخدمات العامة لأنها تحتاج إلى قبول دافعي الضرائب .أما عندما تتدفق الإيرادات من النفط أو المعادن فقد تستطيع السلطة تمويل جزء كبير من إنفاقها من دون مساءلة مجتمعية واسعة، فيتراجع الضغط المؤسسي باتجاه الإصلاح .وتبدو هذه الآلية مهمة في السودان، لأن فترات وفرة الريع لم تقترن ببناء نظام ضريبي عادل وفعال، بل استمر ضعف القاعدة الضريبية واتساع الإعفاءات والاقتصاد غير الرسمي.

قابلية المورد للنهب والسيطرة

لا تعمل الموارد الطبيعية بالطريقة نفسها؛ فالنفط يحتاج عادة إلى استثمارات وبنية تحتية وخطوط أنابيب وموانئ، مما يجعل الدولة أكثر قدرة على مراقبته نسبياً، بينما يمكن استخراج الذهب في مواقع صغيرة ومتفرقة وبوسائل أهلية، الأمر الذي يجعله أكثر قابلية للتهريب والسيطرة اللامركزية .وهذا الفرق يفسر جانباً من التحول السوداني بعد عام2011 ؛ إذ انتقلت الدولة من مورد نفطي مركزي فقدت

معظمه بالانفصال إلى مورد ذهبي واسع الانتشار يصعب حصر إنتاجه وعائداته .لذلك فإن لعنة الموارد في مرحلة الذهب ليست تكراراً آلياً لمرحلة النفط، بل هي صيغة أكثر تشظياً ترتبط باقتصاد الظل وباقتصاد الحرب.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية

تتوزع الدراسات السابقة حول لعنة الموارد على ثلاثة اتجاهات رئيسة .الاتجاه الأول اقتصادي كلي يربط بين وفرة الموارد وتقلب النمو وسعر الصرف الحقيقي والمرض الهولندي، ويؤكد أن الاقتصاد الريعي يميل إلى ضعف التنويع إذا لم تُستخدم العائدات في رفع الإنتاجية وبناء البنية التحتية .والاتجاه الثاني مؤسسي سياسي يفسر المفارقة من خلال ضعف المساءلة وتوسع الفساد والسعي إلى الريع. أما الاتجاه الثالث فيركز على الصراع، ويحلل كيف تؤدي الموارد القابلة للنهب إلى تمويل النزاعات أو إطالة أمدها حين تتفكك سلطة الدولة وتضعف قواعد توزيع العائدات. وتفيد هذه الاتجاهات في تفسير السودان، لكنها لا تكفي منفردة .فالتحليل الاقتصادي يفسر هشاشة النمو والتضخم بعد صدمة النفط، لكنه لا يشرح وحده لماذا لم تُبنَ مؤسسات شفافة لإدارة العائدات .والتحليل المؤسسي يشرح ضعف الشفافية، لكنه يحتاج إلى إدماج أثر الحرب والانفصال وتعدد مراكز القوة .أما تحليل الصراع فيوضح علاقة الموارد بالعنف، لكنه قد يغفل الأثر اليومي للتضخم والفقر وضعف الخدمات .لذلك تسعى هذه الدراسة إلى الجمع بين الاتجاهات الثلاثة في إطار واحد يربط الريع بالاقتصاد الكلي والحوكمة والتوزيع. تكمن الفجوة التي تعالجها الدراسة في أن كثيراً من الكتابات حول السودان تفصل بين مرحلتي النفط والذهب، بينما تكشف المقاربة التاريخية أن المرحلتين تعبّران عن النمط نفسه مع اختلاف شكل المورد وقابلية ضبطه . فالنفط كان أكثر مركزية وأسهل تتبعاً، لكنه ارتبط بقضايا الحرب وتقاسم السلطة .أما الذهب فهو أوسع انتشاراً وأصعب تتبعاً، لكنه يعمل في بيئة مؤسسية أكثر هشاشة .ومن ثم فإن المقارنة بين المرحلتين تسمح بفهم أعمق لكيفية انتقال مفارقة الموارد من قطاع لآخر.

دروس مقارنة من تجارب دولية

تقدم التجارب الدولية دروساً مهمة للحالة السودانية .فبعض الدول الغنية بالموارد، مثل النرويج وبوتسوانا بدرجات مختلفة، استطاعت تخفيف آثار الريع من خلال مؤسسات قوية وقواعد مالية واضحة واستثمار طويل الأجل في التعليم والبنية التحتية .وفي المقابل، عانت دول أخرى غنية بالنفط أو المعادن من تقلب النمو والفساد والصراع عندما غابت الشفافية وضعفت الرقابة .ولا تهدف المقارنة هنا إلى نقل نموذج جاهز، بل إلى إبراز أن الفارق الحاسم لا يكمن في نوع المورد وحده، بل في نوع المؤسسات التي تديره، وتشير تجربة الصناديق السيادية الناجحة إلى أهمية الفصل بين الإيراد المؤقت والإنفاق الدائم .فارتفاع أسعار النفط أو الذهب لا ينبغي أن يتحول فوراً إلى توسع في الإنفاق الجاري، لأن الأسعار قد تتراجع والإنتاج قد يتغير .وتحتاج الدول الهشة إلى قواعد مالية أكثر تحفظاً من الدول المستقرة، لأن قدرتها على امتصاص الصدمات أضعف .ولذلك فإن أي صندوق استقرار سوداني ينبغي أن يبدأ بمعايير شفافة للإيداع والسحب والنشر الدوري، لا بمجرد إنشاء هيكل إداري جديد. كما تبين التجارب المقارنة أن إشراك المجتمعات المحلية ليس مسألة أخلاقية فقط، بل شرط للاستقرار الاقتصادي والسياسي .فحين تشعر المناطق المنتجة بأنها مستبعدة من العائدات أو متضررة بيئياً من دون تعويض، ترتفع احتمالات الاحتجاج والصراع وتعطيل الإنتاج .وبالنسبة للسودان، فإن إدماج الولايات المنتجة والمجتمعات المتأثرة في آليات التخطيط والرقابة يمكن أن يقلل التوترات ويزيد شرعية الدولة في إدارة الموارد.

تطور قطاعي النفط والذهب في السودان

جدول :(3) المراحل الرئيسة لاقتصاد الموارد في السودان

الدلالة الاقتصادية والمؤسسية	السمة الرئيسة	الفترة
ضعف البنية التحتية وضآلة الإيرادات النفطية	استكشافات نفطية محدودة وقاعدة إنتاجية زراعية أوسع	ما قبل1999
نمو سريع نسبياً مع اعتماد مرتفع على النفط وضعف التنويع	بداية التصدير النفطي وارتفاع ريوع النفط	1999–2010
صدمة مالية ونقدية وارتفاع الضغوط التضخمية	انفصال جنوب السودان وفقدان معظم موارد النفط	2011–2014
تعويض جزئي للنقد الأجنبي مع استمرار التهريب وضعف التحصيل العام	تزايد وزن الذهب والمعادن وتوسع التعدين الأهلي	2015–2023

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات وبيانات البنك الدولي.

بدأ النفط التجاري في تغيير بنية الاقتصاد السوداني منذ عام1999 ، وخلق وفرة نسبية في النقد الأجنبي والإيرادات العامة .غير أن هذه الوفرة لم تُستثمر بالقدر الكافي في إصلاح المؤسسات أو تنويع الصادرات أو تعزيز الإنتاجية الزراعية والصناعية .وعندما حدث الانفصال في عام2011 ، انكشفت درجة الاعتماد على مصدر ريعي واحد، فتحولت الوفرة السابقة إلى أزمة مالية ونقدية ممتدة. أما الذهب فقد اكتسب أهمية متزايدة بعد عام2011 ، إذ مثل بديلاً سريعاً لتعويض جزء من فقدان النفط .ومع ذلك، يختلف الذهب عن النفط في أن جانباً كبيراً منه ينتج عبر التعدين الأهلي وشبكات تسويق يصعب ضبطها، ما يجعل القدرة الحكومية على الإحصاء والتحصيل والرقابة أقل من القدرة النظرية المفترضة .لذلك لم ينجح الذهب في بناء عقد تنموي جديد، بل أصبح في كثير من الأحيان مصدراً إضافياً للريع غير المنظم.

النفط والحرب الأهلية الثانية

تؤكد الكتابات العربية المتخصصة حول السودان أن النفط لم يكن مجرد مورد اقتصادي، بل أصبح جزءاً من معادلة النزاع بين المركز والجنوب منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات .فقد ارتبط اكتشاف النفط بقضايا موقع المصافي، ومسارات خطوط الأنابيب، وحدود الأقاليم، ونصيب المناطق المنتجة من العائدات .وتشير هذه الأدبيات إلى أن سوء إدارة ملف النفط ساهم في تعميق فقدان الثقة، وأعطى الموارد بعداً سياسياً وأمنياً يتجاوز الحسابات المالية المباشرة .ومن ثم فإن النفط في السودان لم ينتج فقط تدفقات نقدية، بل أعاد ترتيب

توقعات الفاعلين السياسيين والعسكريين حول السلطة والثروة. كما أن الاعتماد المبكر على توقعات النفط في الاقتراض والإنفاق قبل اكتمال الاستقرار السياسي كشف هشاشة التخطيط الاقتصادي .فعندما تعطلت مشروعات النفط بفعل الحرب، لم يكن الاقتصاد السوداني يمتلك هامشاً واسعاً لمواجهة الديون والاختلالات الخارجية .وتبرز هنا إحدى آليات مفارقة الموارد :التوقعات الريعية قد تدفع الحكومات إلى التوسع في الالتزامات قبل تحقق الإيرادات المستدامة، فتتحول الوفرة المتوقعة إلى عبء مالي عند حدوث صدمة سياسية أو أمنية.

الذهب بعد الانفصال واقتصاد الظل

بعد انفصال جنوب السودان وفقدان نسبة كبيرة من النفط، اتجهت السياسات والأسواق إلى الذهب باعتباره مورداً سريع التسييل وقادراً على توفير النقد الأجنبي .غير أن هذا التحول جاء في سياق ضعف مؤسسي ومالي، فانتشر التعدين الأهلي، وتعدد الوسطاء، واتسعت الحوافز للتهريب بسبب فروق الأسعار وسعر الصرف وضعف الرقابة الحدودية .وتفيد التقارير العربية والدولية بأن الذهب أصبح مورداً مركزياً في الاقتصاد السوداني، لكنه في الوقت نفسه كشف فجوة كبيرة بين الثروة المنتجة والثروة التي تدخل فعلياً إلى الموازنة العامة. تعني هذه الفجوة أن إنتاج الذهب، مهما ارتفع، لا يساوي تنمية تلقائية .فالذهب المهرب أو المتداول خارج القنوات الرسمية لا يتحول إلى مدارس ومستشفيات وطرق وشبكات مياه، بل قد يمول شبكات مضاربة وتسليح ونفوذ محلي .لذلك تنظر الدراسة إلى الذهب بوصفه مورداً مزدوج الأثر :فهو فرصة لتعويض جزء من صدمة النفط إذا أُدير بشفافية، لكنه خطر مؤسسي وأمني إذا ظل خارج نظام تتبع وإفصاح ومساءلة.

جدول (4) مؤشرات اقتصادية مختارة في سنوات مفصلية

السنة	ريوع الموارد	ريوع النفط	ريوع المعادن	نمو الناتج	التضخم	الصادرات	الزراعة	البطالة
1990	0.0	0.0	0.0	-5.5	65.2	4.0	39.0	—
1999	2.1	2.0	0.1	3.1	17.2	7.8	43.3	15.4
2007	13.7	13.6	0.1	5.7	14.8	16.9	35.7	15.5
2011	16.8	15.1	0.6	-3.2	18.1	12.5	27.8	17.4
2015	3.0	0.8	0.8	1.9	16.9	6.4	31.6	14.4
2019	8.3	3.0	2.7	-2.2	51.0	8.5	20.2	11.7
2021	12.8	3.3	6.6	-1.9	359.1	2.2	6.4	11.1
2022	—	—	—	-1.0	138.8	1.6	5.0	7.5
2023	—	—	—	-29.4	—	1.1	30.3	—

المصدر :إعداد الباحث من بيانات البنك الدولي .WDI الرمز (—) يعني عدم توافر البيانات في السنة المحددة.

تحليل البيانات والرسوم البيانية

يوضح شكل (1) أن ريوع الموارد في السودان ارتفعت بقوة خلال فترة النفط، ثم تراجعت بعد عام2011 ، قبل أن يعود إجمالي ريوع الموارد للارتفاع جزئياً مع زيادة ريوع المعادن .وتؤكد هذه الحركة أن الاقتصاد لم يغادر نمط الاعتماد على الريع، بل انتقل من ريع نفطي أكثر مركزية إلى ريع معدني أكثر تشظياً وصعوبة في الرقابة.

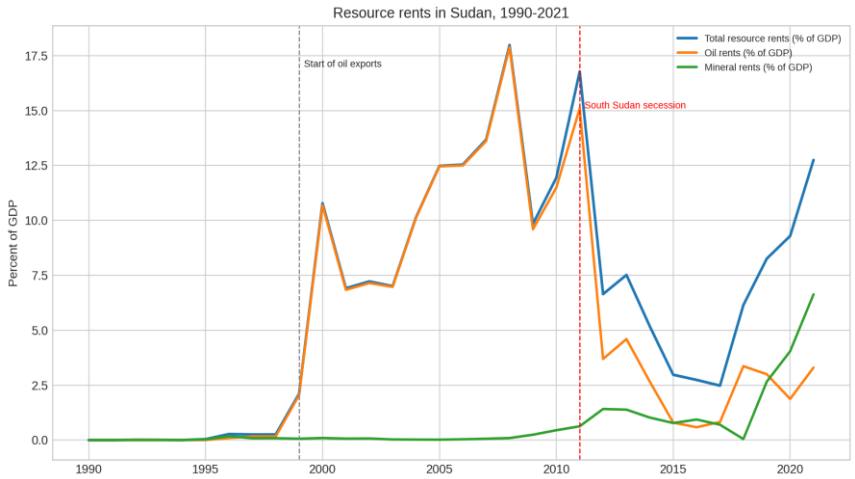

شكل :(1) تطور ريوع الموارد الطبيعية في السودان، .2021–1990 المصدر :إعداد الدراسة من بيانات البنك الدولي.

شكل :(2) النمو الاقتصادي في السودان قبل وبعد صدمة النفط .المصدر :إعداد الدراسة من بيانات البنك الدولي.

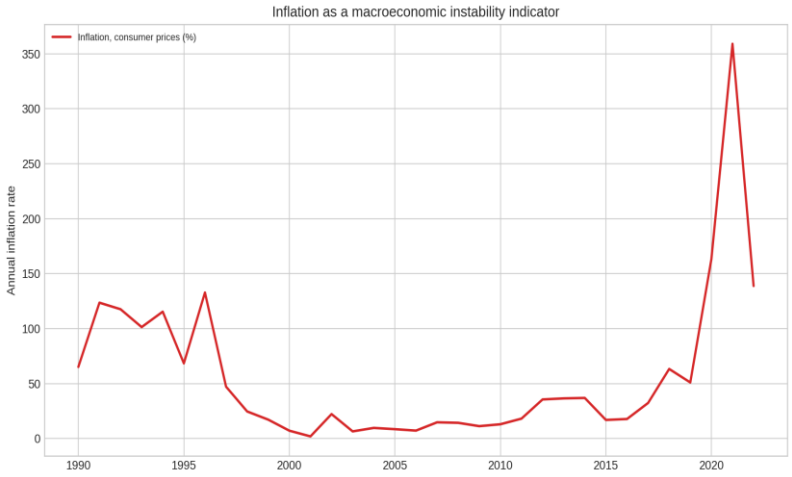

شكل :(3) التضخم بوصفه مؤشراً لاختلالات الاستقرار الكلي .المصدر :إعداد الدراسة من بيانات البنك الدولي.

يبين شكل النمو أن فترات ارتفاع الريع لم تمنع حدوث تقلبات حادة في الأداء الاقتصادي، كما أن الانكماش العميق في 2023 يعكس أثر الحرب والصدمات المؤسسية على اقتصاد كان يعاني أصلاً من ضعف التنويع .ويكشف شكل التضخم أن اختلالات الأسعار أصبحت أحد أهم القنوات التي انتقلت عبرها صدمات الموارد والمالية العامة إلى مستوى معيشة الأسر.

جدول (5) معاملات ارتباط وصفية مختارة

الدلالة التحليلية	معامل الارتباط	العلاقة
ارتباط سلبي ضعيف؛ وفرة الريع لم تضمن نمواً مستقراً.	-0.176	إجمالي ريوع الموارد مع نمو الناتج
ارتباط سلبي متوسط نسبياً؛ توسع التعدين تزامن مع تباطؤ النمو.	-0.393	ريوع المعادن مع نمو الناتج
ارتباط موجب قوي؛ صعود المعادن جاء في سياق اختلال نقدي ومالي واسع.	0.729	ريوع المعادن مع التضخم
ارتباط سلبي؛ يعكس احتمال مزاحمة القطاعات الإنتاجية أو تراجع وزنها النسبي.	-0.385	ريوع الموارد مع الزراعة
ارتباط سلبي؛ يتسق مع منطق المرض الهولندي وضعف التنويع.	-0.490	ريوع النفط مع الصناعة التحويلية

المصدر :اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي للفترة المتاحة لكل مؤشر.

وتكشف المقارنة بين سنوات مختارة أن المشكلة لا تتعلق بانخفاض الريع فقط، بل بعدم استقراره وعدم توجيهه إلى القطاعات الأكثر قدرة على بناء النمو طويل الأجل .فعلى الرغم من ارتفاع ريوع الموارد في بعض السنوات، بقيت الصادرات محدودة القاعدة، كما لم يتحول الريع إلى طفرة مستدامة في الزراعة أو الصناعة التحويلية .ويُعد هذا النمط مؤشراً على ضعف الروابط الخلفية والأمامية بين القطاع الاستخراجي وبقية الاقتصاد. كما أن التضخم المرتفع بعد صدمة الانفصال وما تلاها من أزمات سياسية وأمنية أضعف أي

أثر إيجابي محتمل لعائدات الموارد على مستوى المعيشة .فالأسرة الفقيرة لا تستفيد من زيادة إنتاج الذهب إذا كانت أسعار الغذاء والنقل والدواء ترتفع بوتيرة أسرع من الدخل .وبذلك تنتقل مفارقة الموارد من مستوى الحسابات القومية إلى الحياة اليومية، حيث يرى المواطنون وجود موارد طبيعية كبيرة من دون تحسن ملموس في الخدمات أو الاستقرار الاقتصادي. لا تعني هذه الارتباطات أن الريوع هي السبب الوحيد للتدهور الاقتصادي، لكنها تكشف أن ارتفاع الريوع لم يكن مصحوباً بتحسن تلقائي في النمو أو التنويع . وبذلك تدعم البيانات الفرضية المركزية للدراسة :الموارد تصبح نعمة عندما تحكمها مؤسسات قادرة على الادخار والاستثمار والمساءلة، وتصبح نقمة عندما تتحول إلى ريع موزع عبر شبكات نفوذ خارج قواعد الشفافية.

أثر عائدات الموارد في جودة المؤسسات

أثرت عائدات النفط والذهب في جودة المؤسسات عبر قناتين متداخلتين .القناة الأولى مالية، حيث خففت وفرة النفط من ضرورة توسيع القاعدة الضريبية وبناء علاقة مساءلة بين الدولة والمجتمع .والقناة الثانية سياسية، حيث عززت العائدات الريعية قدرة النخب المسيطرة على تمويل الولاءات والشبكات الزبائنية، بما أضعف استقلال الأجهزة الرقابية وشفافية العقود والإنفاق. في قطاع النفط، كانت الدولة قادرة نسبياً على تتبع الإنتاج والصادرات مقارنة بالذهب، لكن ضعف الإفصاح عن العقود وتخصيص الإيرادات حدّ من الأثر التنموي . وفي قطاع الذهب، اتسعت المشكلة بسبب تعدد مواقع الإنتاج والتعدين الأهلي والتهريب، ما جعل الفجوة بين الإنتاج الفعلي والإيرادات العامة المحتملة واسعة .ويؤكد انخفاض ترتيب السودان في مؤشر مدركات الفساد أن أزمة الموارد ليست فنية فقط، بل هي أزمة حوكمة تتعلق بمن يملك حق الوصول إلى المعلومات والريع والقرار.

مؤشرات الحوكمة والشفافية

تظهر مؤشرات الفساد والحوكمة أن السودان ظل يعاني ضعفاً مستمراً في السيطرة على الفساد وجودة التنظيم وسيادة القانون .وهذه المؤشرات ليست مجرد أرقام ترتيبية، بل تعكس بيئة تتراجع فيها ثقة المستثمرين والمواطنين في قواعد إدارة الموارد .وعندما تكون العقود والإيرادات والبيانات الإنتاجية غير منشورة بانتظام، يصبح تقييم الأثر الحقيقي للموارد أمراً صعباً، وتزداد احتمالات تسرب العائدات إلى قنوات غير إنتاجية. تشير تقارير الغش التجاري في قطاعي النفط والذهب إلى أن مشكلة الحوكمة تتجاوز حدود الموازنة العامة لتشمل التجارة الخارجية والتسعير والفواتير وسلاسل التصدير .فالفواتير غير الدقيقة والتهريب وخروج الذهب من القنوات الرسمية كلها آليات تقلل حصيلة الدولة من النقد الأجنبي والضرائب والرسوم .لذلك ينبغي أن يشمل الإصلاح نظاماً متكاملاً للشفافية التجارية، وليس فقط نشر أرقام الإنتاج المعلنة.

عسكرة الاقتصاد وتعدد مراكز الريع

من أخطر سمات الاقتصاد الريعي في الحالات الهشة تعدد مراكز السيطرة على الموارد بين أجهزة الدولة والشركات العامة والفاعلين المسلحين والوسطاء المحليين .وفي مثل هذه البيئة لا يعود الريع مجرد مورد مالي، بل يتحول إلى أداة لبناء النفوذ السياسي والعسكري . وتزداد خطورة هذا النمط في قطاع الذهب بسبب سهولة نقله وبيعه واندماجه في شبكات إقليمية عابرة للحدود .ولهذا فإن إصلاح قطاع الموارد في السودان يرتبط مباشرة بإصلاح القطاع الأمني وبإخضاع الشركات والكيانات الاقتصادية العامة لقواعد موحدة للمراجعة والمساءلة.

أثر عائدات الموارد في الأداء الاقتصادي

تظهر تجربة السودان أن النمو خلال طفرة النفط كان نمواً هشاً؛ فقد اعتمد على مورد ناضب وعلى إنفاق عام غير مستدام أكثر مما اعتمد على إنتاجية واسعة القاعدة .كما أن ضعف الاستثمار في الزراعة والصناعة التحويلية حدّ من قدرة الاقتصاد على امتصاص العمالة وتحقيق صادرات متنوعة .وبعد صدمة2011 ، أصبح الاقتصاد أكثر تعرضاً للعجز والتضخم وتدهور سعر الصرف، ثم جاءت الصدمات السياسية والأمنية لتعمق الانكماش. قد أدى الانتقال إلى الذهب إلى تخفيف محدود لأزمة النقد الأجنبي، لكنه لم يعالج أسبابها البنيوية .فالذهب الذي لا يدخل القنوات الرسمية لا يزيد الإيرادات العامة بالقدر الكافي، ولا يمول خدمات التعليم والصحة والبنية التحتية، بل قد يزيد الطلب على النقد الأجنبي والمضاربة والتهريب .لذلك فإن الأثر الاقتصادي للذهب يعتمد على درجة تنظيم القطاع، لا على كمية الإنتاج وحدها.

المرض الهولندي في البنية الإنتاجية

تتضح آثار المرض الهولندي في السودان من خلال تراجع الوزن النسبي للقطاعات المنتجة القادرة على خلق الوظائف والصادرات المستدامة، وخاصة الزراعة والصناعة التحويلية .فقد كان القطاع الزراعي تاريخياً قاعدة مهمة للدخل والتشغيل والصادرات، غير أن سنوات النفط لم تشهد إصلاحاً كافياً للبنية التحتية الزراعية أو نظم الري أو سلاسل القيمة .وبذلك تحولت الطفرة النفطية إلى فرصة ضائعة كان يمكن أن تمول تحديث مشروع الجزيرة، وتحسين النقل والتخزين، ودعم التصنيع الزراعي. في الصناعة التحويلية، أدى ضعف الطاقة والتمويل وسعر الصرف وتذبذب السياسات إلى الحد من القدرة التنافسية .وعندما ترتفع الإيرادات الريعية من دون استراتيجية صناعية واضحة، يميل الاقتصاد إلى الاستيراد والاستهلاك بدلاً من تراكم القدرات الإنتاجية .لذلك فإن توصية تنويع الاقتصاد لا تعني شعاراً عاماً، بل تتطلب تحويل جزء محدد ومعلن من الريع إلى استثمارات إنتاجية قابلة للقياس، مع مؤشرات أداء وربط للمساءلة بالنتائج.

المالية العامة وسعر الصرف

أظهر فقدان النفط بعد عام 2011 أن المالية العامة كانت شديدة الاعتماد على مورد محدود وقابل للزوال سياسياً وجغرافياً .ومع تراجع الإيرادات النفطية والنقد الأجنبي، زادت الضغوط على سعر الصرف، وارتفعت تكلفة الواردات، وتوسع التمويل بالعجز في فترات متعددة .وعندما لا تستطيع الدولة تعويض الريع بقاعدة ضريبية إنتاجية، تنتقل الصدمة إلى التضخم وتدهور القوة الشرائية، وهو ما يضر بالفئات الفقيرة أكثر من غيرها. أما الذهب فقد وفر مورداً بديلاً جزئياً، لكنه لم يستطع تثبيت سعر الصرف أو احتواء التضخم

بصورة مستدامة بسبب ضعف دخول جزء معتبر من حصائله إلى النظام الرسمي .وهذا يبرهن أن وفرة المورد لا تكفي؛ فالمهم هو نسبة المورد التي تدخل للخزانة والقنوات المصرفية، وكيفية استخدامها بين الاستهلاك الجاري والاستثمار العام والادخار الاحتياطي.

أثر عائدات الموارد في توزيع الدخل والتنمية

تتجلى مفارقة الموارد اجتماعياً في أن مناطق الإنتاج لا تستفيد دائماً من العائدات بقدر ما تتحمل تكاليف بيئية وأمنية ومعيشية .وقد ساهم تركّز العائدات في المركز وشبكات النفوذ في تكريس التفاوت بين الفئات والمناطق، بينما بقي الاستثمار في رأس المال البشري محدوداً مقارنة بحجم الاحتياجات .ويعكس تراجع مؤشرات التنمية البشرية واستمرار الفقر والبطالة أن الريع لم يتحول إلى منظومة خدمات عامة شاملة. كما أن التضخم المرتفع يمثل ضريبة غير مباشرة على الفقراء وذوي الدخل الثابت، لأنه يخفض القوة الشرائية ويزيد هشاشة الأسر .وعندما تكون عائدات الموارد خارج الموازنة أو ضعيفة التحصيل، تتراجع قدرة الدولة على تمويل شبكات حماية اجتماعية وتعويض المناطق المتأثرة بالإنتاج والتعدين .لذلك فإن العدالة التوزيعية لا تتحقق بمجرد امتلاك الموارد، بل بتصميم قواعد واضحة لتقاسم العائدات والإنفاق العام.

المناطق المنتجة والعدالة المكانية

تطرح الموارد الطبيعية في السودان سؤال العدالة المكانية بحدة؛ فالمناطق التي تنتج النفط أو الذهب أو تتحمل آثار التعدين البيئية لا تحصل دائماً على نصيب عادل من العائدات أو الخدمات .ويتولد عن ذلك إحساس بالتهميش، خصوصاً عندما ترى المجتمعات المحلية أن الموارد تُستخرج من أراضيها بينما تذهب المنافع إلى المركز أو إلى شبكات تجارية وأمنية محدودة .لذلك فإن أي سياسة موارد عادلة ينبغي أن تتضمن آلية واضحة لتعويض المجتمعات المتأثرة، وتمويل البنية التحتية المحلية، ومعالجة الآثار البيئية والصحية للتعدين.

رأس المال البشري بوصفه معياراً لنجاح الموارد

لا يمكن الحكم على نجاح إدارة الموارد من خلال قيمة الصادرات وحدها، بل من خلال أثرها في التعليم والصحة والتغذية وفرص العمل .فإذا لم تتحول عائدات النفط والذهب إلى تراكم في رأس المال البشري، فإنها تظل ثروة عابرة أو قابلة للنضوب .ومن ثم تقترح الدراسة اعتماد مؤشرات اجتماعية ملزمة عند تقييم سياسات الموارد، مثل نسبة الإنفاق على التعليم والصحة من عائدات الموارد، ومعدلات الفقر في الولايات المنتجة، ونسبة العمالة المحلية المستفيدة من سلاسل القيمة المرتبطة بالموارد.

الأثر البيئي والصحي للتعدين

لا يقتصر أثر الذهب على الاقتصاد الكلي، بل يمتد إلى البيئة والصحة العامة، خاصة في مناطق التعدين الأهلي التي تستخدم وسائل بدائية وقد تتعرض للتلوث بالزئبق والسيانيد ومخلفات الحفر .وتؤدي هذه الآثار إلى تكاليف اجتماعية لا تظهر مباشرة في قيمة الصادرات أو الإيرادات العامة، لكنها تتحول لاحقاً إلى أعباء صحية وبيئية على المجتمعات المحلية والدولة .لذلك فإن تقييم الذهب ينبغي أن يوازن بين العائد النقدي والتكلفة البيئية والصحية، لا أن يكتفي بحساب الإنتاج أو حصائل الصادر. تزداد أهمية هذا البعد في السودان بسبب ضعف الخدمات الصحية والرقابة البيئية في كثير من مناطق الإنتاج .فإذا لم توجد مختبرات ومعايير سلامة ومراقبة لاستخدام المواد الكيميائية، فقد يصبح التعدين مصدراً لتدهور رأس المال الطبيعي والبشري في الوقت نفسه .وتقتضي العدالة التنموية تخصيص جزء من عائدات التعدين لبرامج الصحة المهنية، وتنقية المياه، وإعادة تأهيل مواقع التعدين، وتعويض المجتمعات المتضررة.

النوع الاجتماعي والعمل في اقتصاد الموارد

تؤثر مفارقة الموارد في النساء والشباب بصورة غير مباشرة عبر سوق العمل والأسعار والخدمات العامة .فعندما يتركز النمو في قطاع استخراجي محدود العمالة أو غير رسمي، لا تتولد فرص واسعة للشباب المتعلم أو للنساء في القطاعات الإنتاجية والخدمية .كما يؤدي التضخم وضعف الخدمات إلى زيادة عبء الرعاية غير المدفوعة داخل الأسر، وهو عبء تتحمله النساء غالباً .لذلك فإن تحويل الريع إلى تنمية يتطلب ربط الموارد بسياسات تشغيل وتعليم وتدريب، لا بمجرد زيادة الإيرادات. من المهم كذلك أن تراعي سياسات التعدين الأهلي ظروف العمل الهشة والسلامة المهنية وحماية الأطفال .ففي غياب التنظيم، قد يتحول التعدين إلى نشاط واسع المخاطر يستوعب فقراء الريف والنازحين من دون ضمانات صحية أو قانونية .ولذلك ينبغي أن يتضمن إصلاح القطاع برامج تسجيل وتدريب وتأمين وسلامة، مع بدائل اقتصادية محلية تقلل الاندفاع القسري نحو التعدين غير الآمن.

مناقشة الفرضيات

تؤيد نتائج الدراسة الفرضية الأولى القائلة إن أثر الموارد في السودان مشروط بجودة المؤسسات؛ إذ لم يكن النفط أو الذهب سبباً حتمياً للتدهور، وإنما تحولا إلى مصدر هشاشة بسبب ضعف الشفافية والمساءلة .كما تؤيد النتائج الفرضية الثانية المتعلقة بوجود أثر سلبي لضعف إدارة الريع في الأداء الاقتصادي، وهو ما يظهر في تقلب النمو والتضخم وضعف التنويع .وتؤيد النتائج كذلك الفرضية الثالثة الخاصة بالتوزيع، لأن المنافع لم تصل بصورة عادلة إلى المناطق المنتجة والفئات الهشة. غير أن الدراسة تتحفظ على التفسير الأحادي الذي يرد كل أزمات السودان إلى الموارد الطبيعية .فالحروب، والعقوبات، وتغير حدود الدولة، والصدمات السياسية، وضعف الإدارة العامة، كلها عوامل مستقلة ومتداخلة .لذلك فإن مفهوم مفارقة الموارد هنا لا يعني أن الموارد هي السبب الوحيد، بل يعني أنها كانت عاملاً مضاعفاً للأزمات في غياب مؤسسات قوية.

النتائج

1/ أن وفرة النفط والذهب في السودان لم تتحول إلى تنمية مستدامة بسبب ضعف جودة المؤسسات وآليات المساءلة، لا بسبب الموارد الطبيعية في ذاتها.

2/ أن الطفرة النفطية رفعت ريوع الموارد والنمو في بعض السنوات، لكنها لم تؤسس لتنويع إنتاجي، ولذلك أحدث انفصال جنوب السودان صدمة مالية ونقدية عميقة.

3/ أن توسع الذهب بعد عام 2011 وفر بديلاً جزئياً للنفط، لكنه ارتبط بانتشار الاقتصاد غير الرسمي والتهريب وضعف قدرة الدولة على تعبئة الإيرادات.

4/ تدعم معاملات الارتباط الوصفية وجود علاقة سلبية بين ريوع الموارد وبعض مؤشرات النمو والتنويع، وعلاقة موجبة قوية بين ريوع المعادن والتضخم، بما يعزز فرضية هشاشة إدارة الريع.

5/ تؤكد التجربة السودانية أن غياب الشفافية في العقود والإنتاج والتصدير والإنفاق يحول الريع إلى موضوع صراع سياسي واجتماعي، بدلاً من أن يكون مورداً عاماً للتنمية.

6/ أن أثر الموارد في توزيع الدخل كان غير متوازن، إذ تركزت المنافع لدى نخب وشبكات محدودة بينما بقيت قطاعات واسعة من السكان في حالة فقر وتهميش.

التوصيات

1/ إقرار قانون شامل للشفافية في النفط والذهب يلزم بنشر العقود وبيانات الإنتاج والتصدير والإيرادات، مع الانضمام الفعال إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو تبني معاييرها كاملة.

2/ إنشاء صندوق سيادي أو حساب استقرار مالي مستقل يخضع لرقابة البرلمان والمراجع العام، وتحدد له قاعدة مالية تمنع تحويل ارتفاع الأسعار المؤقت إلى إنفاق جارٍ دائم.

3/ إصلاح قطاع الذهب عبر تسجيل المنتجين والوسطاء، وتبسيط قنوات الشراء الرسمية، وربط التصدير بنظام تتبع رقمي يقلل التهريب ويزيد الإيرادات العامة من غير إضعاف حوافز المنتجين الصغار.

4/ تخصيص نسبة معلنة من عائدات الموارد للاستثمار في الزراعة والصناعة التحويلية والبنية التحتية الإنتاجية، بما يحول الريع الناضب إلى أصول منتجة وفرص عمل مستدامة.

5/ تصميم آلية عادلة لتقاسم العائدات مع الولايات والمناطق المنتجة والمتأثرة بيئياً، وربطها بمؤشرات الفقر والاحتياج السكاني لا بالاعتبارات السياسية وحدها.

6/ تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية والقضائية ومكافحة تضارب المصالح في الشركات العامة والكيانات العسكرية والوسطاء التجاريين العاملين في الموارد الطبيعية.

7/ توسيع شبكات الحماية الاجتماعية الممولة من عائدات الموارد، خصوصاً في التعليم والصحة والتغذية، حتى تصبح الموارد أداة مباشرة لتراكم رأس المال البشري.

8/ بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة لقطاع الموارد الطبيعية، تجمع بين الإنتاج والأسعار والصادرات والإيرادات والآثار البيئية والاجتماعية، وتتاح للباحثين والجمهور دورياً.

ملاحق

جدول (1) إطار تنفيذي مختصر لتحويل الموارد إلى تنمية

الأفق الزمني	الجهة المسؤولة	الإجراء المقترح	المجال
خلال 6 أشهر	وزارة المالية، وزارة المعادن، المراجع العام	نشر العقود والإنتاج والإيرادات شهرياً	الشفافية والإفصاح
خلال عام	بنك السودان، وزارة المعادن، الجمارك	ترخيص المنتجين والوسطاء وربط الصادر بمنصة تتبع	تنظيم الذهب
خلال عام	وزارة المالية والبرلمان	إنشاء حساب استقرار للموارد وقاعدة للإنفاق	الاستقرار المالي
خلال عامين	الحكومة الاتحادية والولايات	نسبة معلنة للولايات المنتجة وصندوق تعويض بيئي	العدالة المكانية
خطة ثلاثية	وزارات المالية والزراعة والصناعة	تمويل الزراعة والتصنيع الزراعي والبنية التحتية	التنويع الإنتاجي

المصدر :إعداد الباحث.

يوضح جدول (1) أن الإصلاح المطلوب لا يقتصر على توصيات عامة، بل يحتاج إلى توزيع واضح للمسؤوليات وآجال زمنية قابلة للمتابعة .وتكمن أولوية المرحلة الأولى في استعادة البيانات والإيرادات إلى المجال العام، لأن غياب المعلومات يجعل أي سياسة تنويع أو عدالة توزيعية غير قابلة للتقييم .أما المرحلة الثانية فتتمثل في توجيه العائدات إلى القطاعات المنتجة ورأس المال البشري، حتى لا تتحول الشفافية إلى إجراء شكلي منفصل عن التنمية.

خارطة طريق للإصلاح المؤسسي

يمكن ترتيب الإصلاح المقترح في ثلاث مراحل مترابطة .تبدأ المرحلة الأولى باستعادة الحد الأدنى من الشفافية، وذلك بنشر بيانات الإنتاج والتصدير والإيرادات والضرائب والرسوم، مع توحيد قنوات شراء الذهب وتصديره وإخضاع الشركات العامة والكيانات التابعة للدولة للمراجعة السنوية .ولا تحتاج هذه المرحلة إلى موارد مالية ضخمة بقدر ما تحتاج إلى إرادة سياسية ونظام معلومات موحد وعقوبات واضحة على إخفاء البيانات أو التلاعب بها. أما المرحلة الثانية فتتعلق بتحويل الشفافية إلى تعبئة مالية حقيقية .ويشمل ذلك مراجعة الإعفاءات، وتبسيط رسوم التعدين الصغير، وتقديم أسعار شراء رسمية قريبة من السعر العالمي للحد من التهريب، وربط الصادرات بفواتير إلكترونية يمكن تتبعها .وينبغي أن تُستخدم الزيادة في الإيرادات في تقليل التمويل بالعجز وتمويل الخدمات الأساسية، لأن استمرار التضخم سيقوض أي مكاسب اجتماعية للموارد. تتمثل المرحلة الثالثة في تحويل الريع إلى أصول منتجة .وهنا ينبغي تحديد محفظة مشروعات وطنية لا تتغير بتغير الحكومات، تشمل الري والطاقة والطرق الريفية والتصنيع الزراعي والتعليم الفني . ويجب أن تخضع هذه المحفظة لتقييم تكلفة ومنفعة ولإفصاح عام عن نسب الإنجاز، حتى لا يتحول الاستثمار العام إلى قناة جديدة للهدر والفساد .وبهذا المعنى، فإن الإصلاح الناجح هو الذي يربط المورد الطبيعي بمؤشرات إنتاجية واجتماعية قابلة للقياس.

متطلبات البيانات والبحث المستقبلي

تظهر الدراسة حاجة السودان إلى بنية بيانات أكثر انتظاماً حول الموارد الطبيعية .فغياب السلاسل الزمنية الدقيقة للإنتاج والأسعار والتصدير والإيرادات يحد من قدرة الباحثين وصناع القرار على تقييم السياسات .وتوصي الدراسة بإنشاء مرصد وطني للموارد الطبيعية يصدر نشرات فصلية مفتوحة، ويجمع بين البيانات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ويتيحها للجامعات ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني. كما تفتح الدراسة مجالاً لبحوث لاحقة تستخدم نماذج قياسية أكثر تفصيلاً عند تحسن البيانات، مثل اختبار العلاقة بين ريوع الموارد والتضخم وسعر الصرف والفقر على مستوى الولايات .ويمكن كذلك إجراء دراسات ميدانية في مناطق التعدين لفهم أثر الذهب في سبل العيش والصحة والهجرة الداخلية .وستساعد هذه البحوث في الانتقال من تشخيص مفارقة الموارد على المستوى الوطني إلى تصميم سياسات محلية دقيقة. من المهم أن تتجه الدراسات المستقبلية إلى تحليل سلاسل القيمة لاستخراج الذهب والنفط، من الإنتاج إلى التصدير، لأن مواضع التسرب لا تظهر دائماً في الحسابات الكلية .فمعرفة من ينتج، ومن يمول، ومن يشتري، ومن يصدر، ومن يستفيد من فروق الأسعار، تمثل شرطاً لفهم الاقتصاد السياسي للموارد .وبدون هذه المعرفة ستظل السياسات العامة أقرب إلى العموميات منها إلى التدخلات القابلة للتنفيذ.

سيناريوهات مستقبلية لإدارة الموارد

يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لإدارة الموارد في السودان .السيناريو الأول هو استمرار الوضع القائم، وفيه يبقى الذهب مورداً كبيراً لكنه ضعيف الأثر في المالية العامة بسبب التهريب وتعدد القنوات وغياب الشفافية .ويؤدي هذا السيناريو إلى استمرار الاعتماد على التمويل التضخمي وتراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات، كما يوسع الفجوة بين القيمة الاقتصادية للموارد والعائد الاجتماعي المحقق منها. أما السيناريو الثاني فهو إصلاح جزئي يركز على زيادة الحصائل من دون إصلاح مؤسسي عميق .وقد يحقق هذا السيناريو تحسناً مؤقتاً في الإيرادات، لكنه يبقى هشاً إذا لم يرتبط بنشر البيانات والمراجعة المستقلة وإصلاح العلاقة بين المركز والولايات المنتجة .فالخبرة السودانية تشير إلى أن زيادة الإنتاج أو تحسين الأسعار لا يكفيان إذا بقيت قنوات التسرب والتهريب وتضارب الصلاحيات قائمة. يمثل السيناريو الثالث إصلاحاً تحولياً يربط الموارد بعقد اجتماعي جديد .وفي هذا السيناريو تتحول عائدات الذهب والنفط والمعادن إلى مصدر لتمويل الخدمات الأساسية والاستثمار المنتج، وتُدار من خلال قواعد مالية معلنة ورقابة برلمانية ومجتمعية .ويتطلب هذا السيناريو توحيد الولاية على المال العام، وتحديث أجهزة الإحصاء والجمارك والبنك المركزي، وربط سياسات الموارد بسياسات السلام والتنمية المحلية.

جدول (2) سيناريوهات مستقبلية لإدارة الموارد في السودان

السيناريو	ملامحه الرئيسة	الأثر المتوقع
استمرار الوضع القائم	تهريب مرتفع، بيانات ضعيفة، تعدد قنوات الإيراد	استمرار الهشاشة المالية وضعف الثقة العامة
إصلاح جزئي	تحسن محدود في التحصيل مع بقاء اختلالات الحوكمة	مكاسب قصيرة الأجل قابلة للتآكل
إصلاح تحولي	شفافية كاملة، قاعدة مالية، توزيع عادل، استثمار منتج	تحسن الاستقرار والتنمية وتقليل قابلية الصراع

المصدر :إعداد الباحث.

تؤكد هذه السيناريوهات أن مستقبل الموارد في السودان ليس قدراً محدداً سلفاً .فالنتيجة لا تتحدد بكمية الذهب أو النفط وحدها، بل بطريقة إدارتها وبقدرة الدولة والمجتمع على تحويل الإيرادات إلى منفعة عامة .ومن هنا فإن الإصلاح المؤسسي ليس مطلباً إدارياً ضيقاً، بل شرطاً لتحويل الموارد إلى أساس للاستقرار السياسي والاجتماعي.

مؤشرات مقترحة للمتابعة والتقييم

حتى لا تبقى التوصيات عامة، تقترح الدراسة حزمة مؤشرات للمتابعة السنوية .وتشمل هذه المؤشرات نسبة الذهب المصدر عبر القنوات الرسمية، ونسبة إيرادات الموارد المنشورة في الموازنة، وحصة الولايات المنتجة من الإنفاق التنموي، ونسبة عائدات الموارد الموجهة إلى الصحة والتعليم والبنية التحتية .كما ينبغي قياس عدد تقارير المراجعة المنشورة، وحجم الفجوة بين الإنتاج المقدر والصادر الرسمي، ومستوى الالتزام البيئي في مناطق التعدين. تسمح هذه المؤشرات بمساءلة السياسات لا الأشخاص فقط؛ فإذا زادت صادرات الذهب الرسمية من دون تحسن في الخدمات أو انخفاض في التضخم، فهذا يعني أن المشكلة انتقلت من قناة التسرب إلى قناة الإنفاق .وإذا ارتفعت الإيرادات من دون زيادة نصيب الولايات المنتجة، فقد تتفاقم أزمة العدالة المكانية .لذلك ينبغي ربط كل مؤشر مالي بمؤشر اجتماعي أو مؤسسي مقابل، حتى يصبح تقييم الموارد متوازناً بين الإيراد والأثر.

جدول (3) مؤشرات متابعة مقترحة لحوكمة الموارد

دورية القياس	المؤشر المقترح	البعد
ربع سنوي	نشر بيانات الإنتاج والصادر والإيرادات	الشفافية
سنوي	نسبة الإيرادات الداخلة في الموازنة العامة	الكفاءة المالية
سنوي	حصة الولايات المنتجة من الإنفاق التنموي	العدالة المكانية
سنوي	نسبة عائدات الموارد الموجهة للتعليم والصحة	الأثر الاجتماعي
نصف سنوي	عدد مواقع التعدين الخاضعة لفحص بيئي منتظم	الاستدامة البيئية

المصدر :إعداد الباحث.

المراجع

بنك السودان المركزي .(2025) .تقرير تطورات الاقتصاد السوداني لعام .2023 الخرطوم :بنك السودان المركزي . https://cbos.gov.sd

صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .(2024) .التقرير الاقتصادي العربي الموحد .2024 أبوظبي/الكويت :المؤسسات العربية المشتركة.

سلامة، محمد .(2023) .بعد النفط هل تهدد لعنة الذهب السودان؟ إندبندنت عربية . https://www.independentarabia.com/node/448846

سلمان، سلمان محمد أحمد .(2024) .لعنة الموارد :دور النفط في انفصال جنوب السودان .منصة براكسيس-https://praxis . platform.com

منظمة النزاهة المالية العالمية .(2020) .تحليل تجاري :النفط والذهب في السودان .Global Financial Integrity . https://gfintegrity.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .(2023) .تقارير التنمية والحوكمة في المنطقة العربية .بيروت :الإسكوا.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2024) .تقرير التنمية البشرية :بيانات السودان ومؤشرات التنمية البشرية .نيويورك.UNDP :

الأمم المتحدة .(2023) .أهداف التنمية المستدامة في السودان :تقارير وتحديثات قطرية .نيويورك :الأمم المتحدة.

وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية .(2021) .تقارير الأداء المالي والاقتصادي .الخرطوم :وزارة المالية.

وزارة المعادن السودانية .(2022) .تقارير قطاع التعدين والإنتاج المعدني .الخرطوم :وزارة المعادن.

Auty, R. M. (1993). Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis. Routledge.

Auty, R. M. (2001). Resource Abundance and Economic Development. Oxford University Press.

Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. The Economic Journal, 92(368), 825–848.

Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and grievance in civil war. Oxford Economic Papers, 56(4), 563–595.

Frankel, J. A. (2012). The Natural Resource Curse: A Survey. NBER Working Paper No. 15836.

Global Financial Integrity. (2020). Sudan and Trade Integrity: Oil and Gold. Washington, DC: GFI.

Mohamed, E. S. E. (2020). Resource Rents, Human Development and Economic Growth in Sudan. Economies, 8(4), 99. https://www.mdpi.com/2227-7099/8/4/99

Patey, L. (2024). Oil, gold, and guns: The violent politics of Sudan's resource curse. World Peace Foundation.

Ross, M. L. (2012). The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations. Princeton University Press.

[20] Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1995). Natural Resource Abundance and Economic Growth. NBER Working Paper No. 5398.

Transparency International. (2023). Corruption Perceptions Index 2022. https://www.transparency.org/en/cpi/2022

United Nations Development Programme. (2025). Human Development Insights. https://hdr.undp.org/data-center/country-insights

Verhoeven, H. (2023). Sudan's conflict has its roots in three decades of elites fighting over oil and energy. The Conversation.

World Bank. (2026). World Development Indicators: Sudan. https://data.worldbank.org/country/sudan

World Bank. (2026). Total natural resources rents (% of GDP) - Sudan. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.TOTL.RT.ZS?locations=SD

World Gold Council. (2025). Gold Production by Country. https://www.gold.org/goldhub/data/gold-production-by-country